

جائحة كورونا وبناء المنعة في العراق دروس وفرص



أ. د. عدنان ياسين مصطفى

أستاذ علم اجتماع التنمية / جامعة بغداد

**دراسة حالة:
جائحة كورونا وبناء المنعة في العراق
دروس وفرص**

**أ.د. عدنان ياسين مصطفى
استاذ علم اجتماع التنمية
جامعة بغداد**

تموز (يوليو) 2020

4

جائحة كورونا وبناء المنعة في العراق
دروس وفرص

أ.د. عدنان ياسين مصطفى
أستاذ علم أجتماع التنمية / جامعة بغداد

الطبعة الأولى 2020 م

القياس: 21×14.5

عدد الصفحات: 68

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوار RCD



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
7	الرؤية
7	الرسالة
7	الاهداف
8	الوسائل
9	اولاً: المقدمة
13	ثانياً اهمية الموضوع
19	ثالثاً: الاهداف
20	رابعاً: البنى المجتمعية وتحديات الوبئة
26	خامساً: التجربة الصينية في مواجهة الوباء: "طريق الحرير الصحي"
28	سادساً: مؤشرات الواقع في العراق
33	سابعاً: التعامل مع الازمة: رأس المال البشري والاجتماعي وبناء المنعة
56	ثامناً: خاتمة
66	الهوامش والمراجع

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيّة والثقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفاً من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح

القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل الإلكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزاً حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الإلكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الأول من نوعه في العراق، والأكثر سعة وتنظيماً، ويهدف إلى إثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطرافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتساهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

- يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:
- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشاركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

- من أجل تحقيق أهداف المركز فإنه يتوسل الوسائل الاتية:
- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
- عقد اتفاقاتٍ وشراكاتٍ للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءً دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنياً أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

أولاً: المقدمة

تقف البشرية المعاصرة على أصداء معترك تهديد جديد يخترق بشكل ناعم خلايا الجسم الإنساني المسالم، فتكا وتدميراً وخراباً. إنها أزمة وباء جديد لا تُسمع فيه أصوات القنابل أو أزيز الرصاص وهدير الدبابات، ولا من نوع الازمات الاقتصادية والمالية، ولا من طينة الأعاصير والزلازل والبراكين، إنه وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي يفاجئ الجميع على حين غرة ولم تتهيأ له الشعوب والحكومات، الغنية والفقيرة، المتقدمة والنامية. ففي هذه اللحظات تواجه المجتمعات الإنسانية كافة أزمة صحية عالمية لا مثيل لها، يُقتل فيها البشر بلا رحمة، وتنتشر المعاناة بين الأحياء السكنية والأسر، وتقوض بلا هوادة حياة الناس. إنها بلا شك أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية. إنه فيروس يهدد المجتمعات الإنسانية في صميمها.

لقد وضعت الازمة الحالية العالم في مفترق طرق، أدرك فيها الجميع هشاشة نظمهم الصحية واجراءاتهم الوقائية، ووضعتهم امام استحالة استمرار الحركة داخل النظام الاجتماعي خشية العدوى والالم والموت، ودفعت الحكومات والدول الى قرارات غير مسبوقة بغلق الحدود والمدن، وحظر التجوال واستعانة بالقوات المسلحة للإسناد، مع استنفار للمجتمع بجميع شركائه وأنساقه. لقد خلخلت الازمة بحق

المصدقية الراسخة للكثير من المجتمعات بكفاءة نظمها الصحية واجراءاتها الاحترازية.

وليس من شك أن التأثير الواسع والخطير للأزمات والكوارث والابئة (ومنها وباء كورونا) وما يصاحبها من مخاضات عسيرة متلاحقة تفرض واقعا يتطلب التركيز على تناول موضوع الصمود عبر مشاريع وبرامج تكثف الحوارات والمناقشات الجادة في السعي لتخفيف الصدمات ودرء المخاطر ثم بناء المنعة، ومن خلال تقويم قدرات المجتمع وطاقاته الحيوية ودور رأس البشري والاجتماعي في بناء الدولة وتعزيز التماسك المجتمعي.

لذا فإن هذه الدراسة تتطلع الى تحسين فرص الفهم واثارة الوعي بين جميع شركاء التنمية على المستوى المحلي والوطني والدولي، بأهمية القوة الحيوية الفاعلة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التعاون والتشبيك، العمل التطوعي والاندماج الاجتماعي في بناء الصمود المجتمعي. هذه المظاهر للصمود والمنعة تصبح أكثر أهمية عندما يفتقد نظام درء المخاطر وتخفيف الصدمات للموارد المادية وضعف القدرات البشرية ووضوح الرؤية والاستجابة للآثار الناجمة عن الكوارث.

إننا في هذه الدراسة ننظر الى الصمود بوصفه عملية متنامية تُظهر قدرة الحكومات المحلية وشركاء التنمية الاخرين وفي مقدمتهم القوى الفاعلة في المجتمع المحلي على المطاولة

ومقاومة التحديات الناجمة عن آثار الازمة واستيعاب الصدمات والتكيف والتعافي وتضميد الجراح من آثار الاوبئة – وإعادة البناء بشكل أفضل.

ولعل من أهم المداخل، وجود إدراك متزايد بأن الازمات تتأثر في الواقع بالعمل الإنساني أو التقاعس عن العمل، فضلاً عن طبيعة الخيارات التنموية. وقد بات من الواضح، أن البلدان التي حققت تقدماً ملموساً في مؤشرات التنمية البشرية في الوقت الحاضر، تدفع كلفة عالية في مواجهة الأحداث المدمرة. فالأضرار الناجمة عن تلك الازمات قد تدفع بالبلاد الى الركود والتشطي والصراع وربما تؤدي الى التفكك.

وبناء على هذه المعطيات يصبح رأس المال البشري والاجتماعي حجر الزاوية في رسم السياسات الناجعة للوقاية والحد من الخسائر الناجمة عن تراكم الازمات، لتشكل بالنتيجة الأساس الصلب لصمود المجتمع واستقراره وتخفيف الكلف الاجتماعية عن كاهله. يترافق مع كل هذه التحولات محاولات علمية للتعرف على أبرز تجليات الوضع ومحاولة تقديم حلول ومشاركات فاعلة تخفف من آثار الصدمة، وتدرأ المخاطر ينخرط فيها مختصون في علم الاجتماع والنفس والفلسفة، الى جانب المجموعات الطبية للتصدي للوباء، بحيث تحتل العلوم الاجتماعية والإنسانية مكانة متزايدة لدى جمهور واسع، في وقت يشهد إعادة صياغة جديدة للعالم تأخذ القطاعات الصديقة للإنسان (الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي....) دوراً

أكثر فاعلية في تلبية احتياجات والتعامل مع معطياته والتصدي لتداعياته.

ولعل من دواعي الاهتمام بهذا الموضوع (بوصفه الوجه المخفي للمرونة والصمود) ما تمتلكه المجتمعات التقليدية الاصلية المتكافلة والمتناغمة، برصيدها الحضاري وامتدادها التاريخي من عمق انطولوجي (بتعبير عالم الاجتماع باسكر) لاسيما في زمن الازمات، ففيها مستويات من الوجود تحت ما يظهر على السطح، أبعد مما يبدو للعيان، وهذه المستويات التحتية ذات أهمية خاصة؛ لأنها تساعدنا في فهم عناصر ومكونات بناء المنعة ومن ثم تفسير ما هو بادٍ لنا⁽¹⁾. وتكون الخصوصية هنا مفهوما ثقافيا ورأس مال ومسؤولية اجتماعية ومدنية يكرّس الالتزام بها الأمان الفردي والأسري والسلم الأهلي والتماسك الاجتماعي.

ثمة قضيتان تستحقان التنويه في هذا السياق: الأولى- ان التعاطي مع هذه المشكلة تقنيا وقانونيا وأمنيا لا ينفصل عن البعد الاجتماعي المركب للمشكلة الصحية، فالأزمة تشكل عاملا معجلا لاختبار مقولات التضامن الاجتماعي والعدالة التوزيعية ودور الدولة فيها على المحك. والثانية: ان المواطنين العراقيين عموما بحكم اختلافهم وتفاوت مستويات ثقافتهم ومعيشتهم ليس لهم التصورات والتمثلات نفسها للخطر الداهم الذي يحدق بهم، والكلفة الممكنة للحظر الصحي العام، وهو ما ولد إشكاليات حقيقية هددت الامن الصحي

وهزت في الوقت نفسه يقينيات الجميع بإمكانية السيطرة على الموقف ومعالجة تداعياته.

ثانياً: أهمية الموضوع

عرف العراق منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى اليوم حروباً وصراعات خارجية وداخلية مختلفة، ومرّ بأحوال كثيرة من انعدام الاستقرار السياسي، تركت جميعها آثاراً سلبية كبيرة على تركيبة الدولة وتماسكها وعلى فعالية وشرعية مؤسساتها، وعلى متانة النسيج الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الجماعات، وعلى الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية. واليوم يواجه تحديات أساسية مرتبطة بالقدرة على مواجهة الازمات وهشاشة الوضع الداخلي، ولعل أبرز تلك التحديات أزمة تفاقم مشكلات الوبئة وما يطرحه من تحديات جوهرية على تحقيق اهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وعلى تعزيز التماسك الاجتماعي بشكل خاص.

ومن أجل ذلك، يعيد هذا الواقع فتح النقاش من جديد في موضوع رأس المال البشري والاجتماعي الذي ظل حتى وقت قريب لا يحظى بالاهتمام الحقيقي حيث تفرض ظروف التحدي المتفاقمة وتداعياتها على الامن الإنساني في العراق بأن يصبح مفهوم بناء المنعة (Resilience Building) محورياً رئيساً في مناقشة سياسات الحد من الصدمات والمخاطر وما ينجم عنها من مشكلات في المنطقة، من خلال تقويم مرونة

وقدرات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في التخفيف منها. إذ نسعى في هذه المحاولة إلى تقديم تصورات ومؤشرات يُمكن أن تسهم في تحسين الفهم وزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة الوطنية والمحلية المتعددة حول قوة عمليات التواصل والتعاون وحيويتها، والشراكات والعمل التطوعي، والاندماج الاجتماعي في بناء مجتمعات قوية قادرة على مواجهة المخاطر وتهديد الأوبئة.

فالمعرضون للآزمات والكوارث ليسوا فقط الفئة الأكثر هشاشة لجهة الاحتياجات الأساسية والضرورية من إيواء، وغذاء وعناية طبية، وغيرها، بل هم أيضا الفئة التي تعاني من أشكال متعددة من التهميش والاقصاء والتمييز، بما في ذلك داخل البلد الواحد مما يهدد النسيج المجتمعي بالتفكك.

على وفق هذه المعطيات يصبح رأس المال البشري والاجتماعي أكثر أهمية للتخفيف من الصدمات ودرء المخاطر وبناء مجتمع المنعة، في وقت أصبحت الدولة تعاني من آزمات مالية وتشظي في بناها الاجتماعية وتفكك في منظومات صنع السياسات العامة التي تحكم وتحدد كيفية التخطيط والاستجابة للكوارث والآزمات، ومن ثم يُصبح الرصيد البشري والاجتماعي محورا رئيسا، وصمام أمان المجتمع للتأمين ضد أخطار محدقة وتيارات متربصة، ومنع الانزلاق والتشظي والحدّ من خسائر يدفع ثمنها الجيل الحالي والجيل اللاحقة، ومن ثم

يشكل حجر الزاوية في قدرة المجتمعات المحلية على المطاولة وتمكينها من الردّ الحضاري المناسب.

تعد هذه الدراسة من بواكير الدراسات التي تركز على دور رأس المال البشري والاجتماعي في تعزيز صمود الدولة والمجتمع من الأخطار والتحديات الناجمة عن الاوبئة، وأنها تهدف إلى إبلاغ السياسات والممارسات الحالية بأهمية رأس المال البشري والاجتماعي في تعزيز المرونة والصمود في المجتمعات المحلية. ان أهمية هذه الدراسة جاءت من خلال المعطيات الآتية:

- 1- على الرغم من الاهتمام المتنامي على الصعيد المحلية والدولية بموضوع الصمود وعلاقته بالتنمية البشرية، إلا ان الدور الرئيس والمهم لرأس المال البشري والاجتماعي في تعزيز فرص الصمود والاستقرار ظل مهملا حتى وقت قريب. لذا فإن هذا المفهوم يحتاج الى اعطاء مساحة أوسع وإبراز أكبر في الخطط والسياسات والبرامج التنموية في مراحل ما بعد التعافي، في الوقت الذي يتطلب ترسيخ هذا المفهوم في ادبيات التنمية البشرية المستدامة باعتباره أحد الوسائل المحركة لتمكين الافراد وتعزيز فرص مشاركتهم.
- 2- استمر العراق ومنذ عقود من الزمن يتعرض لأزمات متواصلة ذات آثار بنيوية مدمرة للزرع والضرع. وعلى الرغم من الجهود الرسمية وغير الرسمية الحثيثة في مواجهة تلك الاثار، غير انها ظلت محدودة في تركيزها وعمقها وطبيعة تناولها لأهم الإشكاليات المعيقة

ومحاولة سبر أغوارها. لقد استمرت تلك الجهود مبعثرة تركز بالأساس على الاستجابة في حين أظهرت خطط التخفيف من الازمات ودرء المخاطر ضعفا واضحا في الارتقاء الى مستويات التحدي. كما تراجعت استجابة المجتمعات المحلية في أداء أدوارها التنموية وما زالت هذه الجهود محدودة تعاني من ضعف في التنسيق والتكامل مع الجهود الوطنية والدولية.

3- ليس من شك ان المعلومات تشكل قيمة جوهرية في بداية الازمة، لا سيما عندما تتحقق المشاركة في المعلومة مع الجهات والقوى الفاعلة التي تتولى التخفيف من المخاطر، وهذا يعزز من نشاطات وقدرات اللجان المركزية العليا التي تتولى إدارة الازمة. وعلى أية حال، عندما يتعرض هذا النظام للتشطي والتصعد، فان القنوات الرسمية والبدلية للتواصل تستبدل هذا النظام، ويصبح رأس المال البشري والاجتماعي الأداة والواسطة الرئيسة للاتصال.

4- غالبا ما تقوم الشركات داخل منظومات درء المخاطر وتخفيف الصدمات وبين القوى الفاعلة غير الحكومية في المجتمع والقيادات المركزية العليا على العلاقات غير الرسمية-الشخصية والصدقات. وهذا يدل بالنتيجة على متانة رأس المال الاجتماعي في المجتمع المحلي. وعلى اية حال، تتشكل في بعض الأحيان وبشكل مفاجئ وغير مخطط له شركات تمنع المنظومة المعنية بدرء المخاطر والكوارث والابوة المحلية من التصرف بشكل مستمر ومتناسك من أجل زيادة المرونة وتعزيز الصمود المجتمعي.

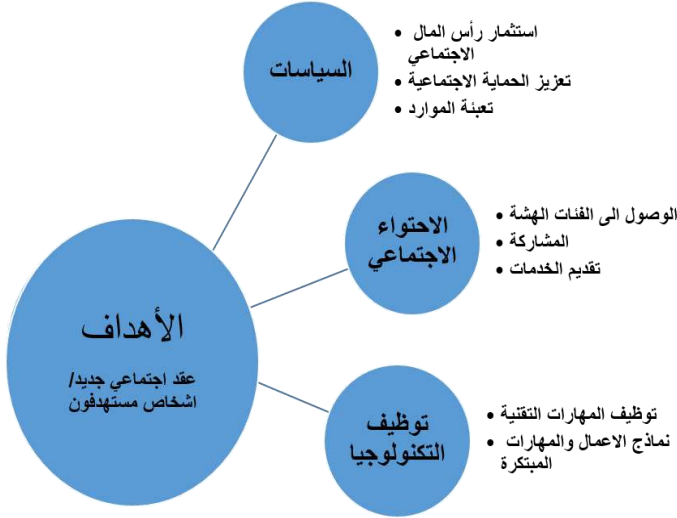
- 5- كثيرا ما تدعم الروابط الوثيقة في المجتمع المحلي النشاطات والفعاليات الخاصة بالعمل التطوعي. نلاحظ خلال أزمة النزوح (عام 2014) وجائحة كورونا في العراق، حيث تشكل قدرات المجتمع المحلي مصدرا رئيسا لتلك النشاطات سواء أكانت محسوبة أو غير محسوبة. وغالبا ما تشكل المحاذير الأمنية معوقا مباشرا لنشاطات العمل التطوعي والحد من فرص تقديم الخدمات من قبلهم.
- 6- في كثير من الأحيان تتجاهل المنظمات والهيئات الخاصة بتخفيف الصدمات ودرء المخاطر في ظروف الازمات حاجات الجماعات الهشة (المسنين/ المعاقين/ الايتام/ النساء المعيلات للأسر...) على الرغم من وجود هذه الشرائح في الاجندات المعدة من قبل هذه الهيئات، وهذا يتطلب جهدا استثنائيا ومتابعة مستمرة لا سيما في أوقات الازمات التي تتطلب حالات الاخلاء.
- 7- عندما يكون عمل الهيئات الوطنية والمحلية متكاملًا ومنسقًا وشفافًا، مقدما للمعلومات في الوقت المناسب للمواطنين ولصناع القرار، فإن الثقة بالفاعلين الرئيسيين تتعزز وتتقوى على صعيد المؤسسة، كما انها تساعد في عمليات النهوض بالتعبئة للمواطنين لاسيما عندما تتفاقم الازمة، وتسهم في رفع مستوى التضامن والتعاون على صعيد النظام الاجتماعي.
- 8- كلما امتزجت وانصهرت العلاقات والروابط الاجتماعية المحلية في إطار من التفاعل الإيجابي البناء، مكنها ذلك من زيادة القدرات للتعامل والتكيف مع الازمات ودرء

مخاطر الصدمات. بالمقابل عندما يكون النظام خاملا لا يؤدي وظائفه الأساسية بنجاح، تكون قيمة الروابط الشخصية وشبكات العلاقات ومبادرات المواطنين أكثر فاعلية ووضوحا في استجابتها المبكرة لتجسير الفجوة بين الاستجابة المتأخرة للنظام.

ثالثا: الأهداف

- استثارة فعل المشاركة العامة بترسيخ قنوات جميع الشركاء بالقدرة الكبيرة على احداث التغيير المنشود ضمن مجال تدخلها في المناطق المتأثرة بالأوبئة.
- اقناع الناس بقوة وأهمية رأس المال البشري والاجتماعي في صناعة القرارات والمشاركة المحلية وتبديد أجواء عدم الثقة بين المواطن والسلطة المحلية وأجهزتها في الإصلاحات والمعالجات ومسارات تضميد الجراح.
- تعليم الناس طرق وآليات تحديد الحاجات على وفق الأولويات والمساءلة المجتمعية.
- رفع مستوى الوعي بفاعلية الرصد والمراقبة والمساءلة الاجتماعية لحلّ المشكلات الخاصة بالمجتمعات المتأثر بالأوبئة.
- تمكين الشركاء عبر تكامل القيادة المحلية بالدعم المركزي (Leading from Local level –Support from the center).

شكل (1) يبين الاستجابة لمهددات أزمة الكوارث الوبائية



رابعاً: البنى المجتمعية وتحديات الأوبئة

أولت العلوم الاجتماعية اهتماماً ملفتاً بالقضايا المتعلقة بالصحة والمرض. وقد ركزت العديد من النظريات والدراسات العلمية على علاقة المجتمع بالمرض، فقد بحثت علاقة المرض وانتشار الأوبئة بديناميات المجتمع وسوسيولوجيا الأفراد والجماعات والعلاقات الاجتماعية والتضامن الاجتماعي والذعر الجمعي، وانعكاس ذلك على بنية المجتمع ووظائفه وسيورته، لا سيما الانعكاسات التداخلية الناجمة عن انتشار الأوبئة على عامة المجتمع. ولعل من بين أبرز العلماء المعاصرين الذين تناولوا تلك العلاقة عالم الاجتماع

الألماني اولريش بيك في كتابه مجتمع المخاطرة⁽²⁾، الذي أشار فيه الى ان الألفية الثالثة ستحمل لنا في طياتها الكثير من المخاطر الناجمة عن تلك الممارسات التي تقوم بها بعض الدول الصناعية الكبرى كالإشعاعات والتلوث الناجم عن المفاعلات النووية، والفيروسات التي تفتك بحياة البشرية، وهي تحمل سمات القوة المدمرة للحرب نفسها، فتصيب الأغنياء والفقراء على حدّ سواء، تتولد عنها عواقب وخيمة يصعب السيطرة عليها. بينما حذر عالم الاجتماع البريطاني المعاصر أنتوني غدنز من المخاطر التي تواجه عالمنا اليوم، بسبب ما أسماه "العالم المنفلت" والعواقب والتداعيات الجسيمة على الامن الإنساني للمجتمع⁽³⁾.

وفي هذا السياق، يستشعر عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين الخطر المحدق الذي يهدد المجتمعات الإنسانية الحديثة فيقول: أن حياة المجتمعات، حتى أوفرها غنى وأشدّها تعقيدا وأكثرها حصانة تبقى مهددة بالخوف والعنف والحرب ومن ثم ينبغي اعطاء الأولوية للحذر على الثقة. وهنا يصبح الفيروس كالإرهاب مائل في كل مكان.

لقد بات عالم اليوم يواجه موجة معولمة من الإرهاب الفيروسي، يمتد نشاطها على امتداد القارات. موجة تعلن التحدي للجميع. أن هذا الشبح المتخفي الذي لا يُرى بالعين المجردة يترصد الجميع لا يُميز بين صغير او كبير، وبين غني او فقير، ابيض او اسود. هذا الشبح المتخفي يعبر الحدود التي صارت تفتقر الى السيادة، مستغلا انشغالات الانسان وتهاون

الحكومات لكي ينشر الرعب الأشد هولاً. عندها أدركت الدول والمجتمعات أن لا قيمة للقوة ولا المال ولا النفوذ ولا السلاح ولا الصواريخ النووية والسفن وحاملات الطائرات. لقد شكلت هذه الجائحة استهدافاً لخلعة المصدقية الراسخة في إدراك المجتمعات الغربية والشرقية لكفاءة منظوماتها الصحية وتحولاتها الأمنية وتوقعاتها المستقبلية.

شكلت المظاهر الناجمة عن جائحة كورونا في الأشهر الأولى من عام 2020، محطة تاريخية محفوفة بالمخاطر، وانهيارات وتداعيات صحية واقتصادية واجتماعية لم يشهدها العالم منذ آحاد طويلة، حيث اكتسحت أغلب بلدان العالم في مدة وجيزة، وأصبحت الشغل الشاغل لجميع سكان المعمورة. ان الاثار الناجمة عن هذه الجائحة ستلقي بظلالها على المشهد التنموي بشكل عام والاجتماعي بشكل خاص، لما يصاحبها من ظروف حجر وعزل وتغيير في أنماط السلوك والتفكير عند الناس، فضلاً عن الاثار الاقتصادية الناجمة عن تعطل الحياة، الى جانب الاثار النفسية -الاجتماعية كانتشار الشائعات والدعايات والخوف والفرع مما يتوقع أن تشكل زمناً فاصلاً عما قبله تترك آثاراً بنيوية كبيرة تعيد صياغة العلاقات الإنسانية والمتغيرات الاقتصادية والاهتمامات المجتمعية بالقطاعات الخاصة بالخدمات (الصحة والتغذية والمياه والتعليم وغيرها).

إن أكثر الشرائح الاجتماعية عرضة للوباء هم⁽⁴⁾:

- كبار السن من الفئات الهشة، وهؤلاء المسنون لا يكافحون فقط من أجل التصدي للمخاطر الصحية الناجمة عن العدوى، ولكن من المحتمل أيضا أن يكونوا أقل قدرة لدعم أنفسهم عند وضعهم في الأماكن المعزولة.
- السكان بلا مأوى (Homeless)، لا يستطيعون توفير ملجأ آمن صحيا ونفسيا، يكونوا باستمرار معرضين وبشدة لخطر الفيروس.
- الأشخاص ذوي الإعاقة (Persons with Disabilities) ربما يتعرضوا للإصابة دون تأمين الدعم الحيوي لهم بسبب الابتعاد الاجتماعي.
- الأشخاص في السجون، والمهاجرون في مراكز الاحتجاز أو في مؤسسات الصحة العقلية ربما يواجهون خطر أكبر للإصابة بالفيروس بسبب تواجدهم في أماكن كثيفة والطبيعة المحصورة للمباني.

لقد توزع الاهتمام بمسألة بناء الصمود والمنعة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع او الكوارث والابوئة بين علوم واهتمامات متعددة، وهي مسألة تقع في صلب مشاغل كثير من الناس، متخصصين وغير متخصصين، من علماء اجتماع واقتصاد وسياسة وصحافة ودعاة دينيين وناشطين مجتمعيين ورسمي سياسات وصانعي القرارات، مما يضع الجميع امام تحديات مصيرية ومسؤوليات تاريخية.

اصاب فيروس كورونا البلدان النامية بشدة في الأسابيع المنصرمة، مع التأكيد ان اعدد الحالات يزداد باطراد لا سيما في منطقة الشرق الاوسط. وتكمن المشكلة الرئيسية بأنظمة الرعاية الصحية في البلدان النامية، حيث تعاني بالفعل من نقص التمويل وقلة الموظفين وهي غير مستعدة اساسا للتعامل مع التدفق العالي للمرضى. أفادت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن 40% من سكان العالم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مرافق غسل اليدين الأساسية (الصابون والماء)، والتي تقع الغالبية العظمى منها في البلدان النامية. لا يستطيع الكثير من الناس تأمين مطهر اليد.

وفي العراق يبدو ان السكان الأكثر هشاشة هم النازحون داخليا واللاجئون. هؤلاء الناس ليس لديهم أماكن آمنة يذهبون إليها، وغالبا ما يكونوا عالقين في المخيمات أو المناطق التي لا تتوفر فيها ظروف الامن الانساني. مع تقييد السفر بسبب ظروف الازمة، تجد المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صعوبة متزايدة في الوصول إليهم من أجل تأمين ايصال المواد الغذائية والإمدادات الأساسية، ناهيك عن معالجة تفشي فيروس كورونا المستجد.

كانت آثار انتشار الفيروس جسيمة في جميع أنحاء العالم النامي، تتجاوز عند حسابها الخسائر الكبيرة المهددة بالفعل لحياة الإنسان. حيث انتابت مشاعر القلق الى جانب

عموم الناس، راسمي السياسات وصانعي القرارات لخطورة تأثير الفيروس على أنظمة الرعاية الصحية الهشة في بلدانهم. وقد اتخذت الكثير من دول العالم ومنها بلدان الشرق الأوسط إجراءات قوية أيضا، إذ قررت تطبيق حظر تجول وأعلنت حالة الطوارئ لأجل طويلة لحماية مواطنيها، على الرغم مما تعانيه تلك البلدان من تباطؤ في نموها الاقتصادي. وقد زاد انتشار الفيروس من تعقيد عملية السلام في البلدان غير المستقرة بالفعل مثل العراق وأفغانستان وسوريا واليمن. لقد رافق انتشار الفيروس على نطاق أوسع في العالم، انهيار أسعار النفط، فضلا عن توقف الأنشطة الصناعية والزراعية التي تؤثر في الاقتصادات المحلية والدولية وفي مقدمتها إمداداتها الغذائية، بالنظر إلى الترابط الوثيق بين الاقتصادات وحركة رؤوس الأموال، وانعكاس ذلك على الامن الإنساني للمجتمع.

خامساً: التجربة الصينية في مواجهة الوباء: "طريق الحرير الصحي"

تعد الصين منتجا رئيسا لأجهزة التنفس، والأقنعة، وادوات الاختبار، وحزم من المواد الخطرة التي تحتاجها البلدان خلال الازمات، وهي تبيع وتوفر هذه الإمدادات على أساس المساعدة الأجنبية والدبلوماسية العامة. في الوقت نفسه، تعمل الصين وببطء على تطوير "طريق الحرير الصحي" ومن ثم شرعت بتعميق العلاقات على الصعيد العالمي، بما في ذلك الولايات المتحدة. والاتحاد الأوروبي.

ولعل من المدهش الإشارة الى أن القليل من التضامن شهدتها الساحة الدولية عند مكافحة فيروس كورونا المستجد، لذلك اتجهت الكثير من البلدان نحو الصين. وقد وجدت إيطاليا، عونا وتضامنا مباشرا من الصين في مواجهة هذا الفيروس، فوصل المسؤولون الصينيون مع الامدادات الأساسية إلى روما يوم 12 آذار (مارس)، يحملون معهم أجهزة التنفس والأقنعة والأدوية. وبما أن الصين تدعي أنها أوقفت انتشار الفيروس في المنزل، فإن إيطاليا باتت تبحث يائسة عن رؤى حول كيفية تحقيق ذلك. وتلقى الرئيس الصربي شحنة من الإمدادات الطبية من "شقيقه وصديقه" الرئيس شي.

على وفق هذا المسار، لابد من زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، ولا سيما تلك التي تساعد النازحين واللاجئين. وسيساعد برنامج الغذاء

العالمي في التحول بين البلدان مع انتشار الفيروس. لذلك، يمكن للبلدان الصديقة زيادة التمويل لبرنامج الغذاء العالمي، الذي يقدم المساعدة في مخيمات النازحين. وهذا هو المسار الصحيح الذي ينبغي عمله، لان أغلب بلدان العالم النامي لديها أنظمة رعاية صحية هشة أقل استعدادا للتعامل مع انتشار الاوبئة. لذا فان التدخل ضروري لإنقاذ ملايين الأرواح. كما أنها تمثل فرصة للدبلوماسية الصحية التي يمكن أن يكون لها تأثير فوري وإيجابي على الرأي العام. في الوقت الذي يمكن أن يؤدي الفيروس التاجي إلى زيادة الهجرة من البلدان النامية فيما إذا انهارت الاقتصادات، ومن ثم يكون للفيروس المستجد المستعر في العالم النامي آثار غير مباشرة على البلدان الصناعية المتقدمة.

سادساً: مؤشرات الواقع في العراق

نعرض فيما يأتي واقع حال القطاع الخاص بقطاعاته المتعددة والوضع في ضوء توقف الاعمال والأنشطة وكذلك حال الفقراء وامنهم الغذائي ومستلزماتهم الأساسية وفي هذا السياق تشير الإحصاءات المتعلقة بالعمل والانفاق الاسري وشبكة الحماية الاجتماعية والفقراء وشمولية البطاقة التموينية.

1- السكان والعمل⁽⁵⁾:

- يبلغ عدد السكان بعمر (15) سنة فأكثر 23.450 مليون بنسبة (56%) من عدد السكان الكلي.
- الناشطون اقتصاديا (يعمل - او يبحث عن عمل) منهم يمثلون ما نسبته (42.8%) حوالي 10 مليون.
- تبلغ نسبة البطالة (13.8%) بحسب تقديرات عام 2018.
- نسبة العمالة الناقصة (يعمل اقل من 35 ساعة في الأسبوع) من عدد العاملين الكلي (28%).
- عدد العاملين في القطاع الخاص المثبت رسميا (4.5) مليون، وربما يكون أكثر ويحدود (5-6) مليون.
- (40%) من العاملين في القطاع الخاص /غير نظامي.
- عدد العاملين للغير من القطاع الخاص يعمل باجر للغير (3.15) مليون ويمثلون (70%) من الكسبة.
- من يعمل لنفسه مثل (صاحب بسطية، تكسي، محل صغير، حرفة انفرادية فانهم يقدرون بحوالي (700) ألف شخص.

- يمثل القطاع الخاص (33%) من مجموع الأنشطة الاقتصادية للبلد ويمثل (99%) في قطاع الزراعة، (57%) في قطاع الصناعات التحويلية، (97%) في قطاع التشييد، و (90%) في قطاع التجارة والفندقة، و (93%) في قطاع النقل والمواصلات والخزن.

2- معلومات مرتبطة بالإنفاق (الاسرة)

- معدل صرفيات العائلة العراقية حوالي (1.5) مليون دينار شهريا.
- (32%) من هذه الصرفيات أغذية ومشروبات.
- (24%) من هذه الصرفيات كهرباء، وقود، سكن، ماء.

وإدناه جدول تقديري للإنفاق للعوائل الفقيرة وغير الفقيرة لفئرتين أساسيتين. علما ان المواد الغذائية والمشروبات المبالغ بألاف الدنانير

الصنف	عائلة فقيرة	عائلة غير فقيرة
المواد الغذائية والمشروبات	375	502
الوقود، السكن، الكهرباء	196	385
الصحة	35	106

3- الحماية الاجتماعية

- عدد المشمولين (1.113) مليون عائلة لعام 2018.
- عدد المشمولين (1.261) مليون عائلة لعام 2019.
- في عام 2018 تم شمول حوالي (413) ألف عائلة معدومي الدخل، (252) ألف عائلة من العاجزين (206) الارامل (125) ألف ذوي الإعاقة.

4- الامن الغذائي⁽⁶⁾:

بين مسح الامن الغذائي لعام 2016 ان نسبة غير الامنين غذائيا (2.5%) بينما نسبة الاسر الهشة تبلغ (53%)، أي ان الازمات يمكن ان تؤثر عليهم سريعا لتحويلهم الى فقراء.

5- الفقر:

- نسبة الفقر المادي حوالي (20.5%) كمعدل لكل العراق تختلف باختلاف المحافظات⁽⁷⁾.
- نسبة الفقر المتعدد الابعاد (31.5%) كمعدل لكل العراق تختلف باختلاف المحافظات.
- يلاحظ ان النسبة الكبيرة المحسوبة (غير الفقراء ماديا) لا يتعدون كثيرا عن خط الفقر (أي ان الازمات يمكن ان تؤثر عليهم سريعا لتحويلهم الى فقراء).
- هناك تباين واضح في توزيع الفقر متعلق بمختلف المحافظات لابد من مراعاة إضافة النسب السكانية.

- في 6 تموز صرح وزير التخطيط عن ارتفاع نسبة الفقر في العراق إلى 31.7% مقارنة بما كانت عليه عام 2018 والبالغة 20%، فيما بيّن أن عدد الفقراء بموجب هذا الارتفاع، بلغ 11 مليونا و400 ألف فرد.

6- البطاقة التموينية

وتشمل حاليا ما بين (90-95%) من العدد الكلي لسكان العراق دون التوجيه الواضح لفئة محددة.

ومما تقدم أعلاه يمكن ان نُؤشر الاتي:

- (2.5%) من السكان حوالي (1) مليون مواطن أي ما يعادل (200) الف عائلة يحتاجون الى تدخل سريع لتوفير مواد غذائية (قد يمثلون جزء من العوائل النازحة) التي لم تعد لحد الان، والتي يتراوح عددها ما بين (1.5-1.7) مليون بحسب الإحصائيات المتوفرة وقد يمثلون جزء من (450) الف عائلة المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية من معدومي الدخل وتغطي بمبلغ حوالي (75) مليار كحد اقصى بافتراض (375) الف دينار كلفة نفقات الأغذية والمشروبات للعائلة الفقيرة في الشهر، ويمكن تخفيضها الى (40) مليار كسلة غذائية للحاجات الأساسية الحرجة بواقع 200 الف دينار شهريا للعائلة.
- بافتراض ان نسبة الفقر المادي (20%)، فإننا سنحتاج الى حوالي (320) مليار بتدخل الدولة على المدى المتوسط وهو ما يتوافق مع (8) مليون مواطن

يمثلون خط الفقر اخذين بنظر الاعتبار توقف الاعمال لما لا يقل عن (3.5) مليون من العاملين في القطاع الخاص الذين يعملون للغير بأجور يومية او لأنفسهم.

- على مدى الأشهر القادمة وباستمرار توقف الاعمال او الحظر للأغراض الصحية يتطلب توفير دعم لحوالي (3.5) مليون عائلة من العاملين بالقطاع الخاص بمعدل دعم لا يقل عن (350) الف دينار (200) الف كسلة غذائية + 100 الف نفقات طاقة وخدمات سكن) وهو ما يعادل الحد الأدنى للأجور وبمبلغ اجمالي 1225 مليار دينار (حوالي واحد مليار دولار).

سابعاً: التعامل مع الازمة: رأس المال البشري والاجتماعي وبناء المنعة

ما هو دور رأس المال البشري والاجتماعي ومكوناته في بناء قدرة المجتمع على مواجهة الكوارث الطبيعية والابئة في العراق؟ كيف تعمل محركات رأس المال البشري والاجتماعي كمخففات لمخاطر الكوارث في المجتمع؟ في خلال طرح هذه الأسئلة، نحاول ان نؤسس في هذه الدراسة صلة مباشرة بين رأس المال البشري والاجتماعي والمنعة ومبادئ الحد من مخاطر الكوارث في المجتمعات المحلية. تتجسد اهمية رأس المال في بناء المنعة للمجتمعات المتأثرة بالكوارث والابئة من خلال:

- دور الاتصال،
- الشراكات والتنسيق،
- التضامن عبر تعزيز عمليات التطوع،
- تقديم المساعدة الإنسانية،
- الاندماج الاجتماعي والثقة.

بناء على معطيات الواقع، نحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على عملية التواصل وتبادل المعلومات من خلال أربع مراحل للحد من مخاطر الكوارث عبر الوقاية والاستعداد والاستجابة وصولاً الى مرحلة التعافي. وهنا تلعب قوة الطوارئ المحلية دوراً محورياً للتشخيص والاحتواء وتعزيز التواصل مع

المواطنين في مجتمعاتهم، من خلال القنوات الإعلامية التقليدية والمعلومات، ويتم ايضا تعزيز فرص مشاركة المعلومات بين المواطنين. فضلا عن توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، والطرق البديلة للاتصال الى جانب استخدام الرسائل الشفهية في رسم صورة الواقع وتجلياته.

تثبت المعطيات على الأرض، أهمية الشراكات في تعزيز المرونة المجتمعات المحلية. شراكات بين المؤسسات الوطنية في المركز واللجان المحلية لتخفيف الصدمة ودرء المخاطر، وبين مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية (المجتمع المدني المنظمات والقطاع الخاص والمواطنين) التركيز يتضمن إشراك المواطنين وتطوعهم واستثمار امكانات المجتمع المحلي وعمليات التنظيم الذاتي في لحظات تفاعل الازمة حيث تتم عملية التقويم والاحاطة وكذلك التضامن من خلال فاعلية العمل التطوعي.

الاستجابة للجائحة وخيارات بناء المنعة

يتفق العاملون في مجال التنمية من حيث المبدأ على أن تمكين الناس في المجتمعات المتأثرة بالأزمات والابوءة يتم من خلال الاستفادة من فرص التقدم في التنمية البشرية، وهو ما يتطلب بيانات مفصلة عن كثير من المعالم مثل المنطقة، النوع الاجتماعي، رأس المال الاجتماعي، والوضع الاجتماعي والاقتصادي وغيرها. ولكنهم غير متفقين على مدى توفر هذه

البيانات .وقد يكون من الصعب تحديد التفاصيل اللازمة للكشف عن أوجه عدم المساواة في أبعاد معينة دون إمام واف بطبيعة عمليات الإقصاء والتهميش التي يتعرض لها سكان المناطق المأزومة. ويمكن للممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية أن تعمق الإقصاء والحرمان.

وعلى غرار الاستثمار في رأس المال البشري، يُعد الاستثمار في رأس المال الاجتماعي بمثابة رافعة للتنمية والصمود المجتمعي للدول المختلفة، لاسيما في الدول النامية، ومن بينها العراق. كما أنه يُعدّ عنصراً أساسياً في منعة هذه المجتمعات على المستويين المحلي والوطني، وذلك عبر التفاعل الإيجابي بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، إذ إن هذا الأخير يمكّن الانساق المجتمعية من تحسين قدراتها واستثمار طاقاتها، وكذا تطوير مهاراتها وهامش مبادراتها مما يعزز القيمة الإبداعية المضافة، ما يساعدها على حشد أعلى لمواردها والرفع من حصانتها وتحسين أدائها وتوسع خياراتها وتماسك منظوماتها.

وفي ظروف العراق المشحونة بمظاهر الانقسام يتطلب زيادة الاستثمار في مجالات التدخل وإعادة التأهيل، وتعزيز جهود إعادة الإدماج في المناطق المتأثرة بالمشاكل، لتأمين مواجهة طويلة الأمد عبر الاستثمارات المرنة والشاملة على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات، تحسباً لردود فعل عكسية من الفئات الهشة والمستبعدة والمهمشة والفقيرة.

ما هو دور رأس المال البشري والاجتماعي بأشكاله المختلفة في بناء قدرة المجتمعات المحلية لمواجهة الازمات والكوارث في العراق؟ وما هي أبرز مظاهر رأس المال البشري والاجتماعي بوصفه موردا رئيسا يخفف الصدمات، ويحدّ من مخاطر الكوارث في المجتمع؟ عند طرح هذه الاسئلة، يظهر هذا المحور بوضوح وجود صلة مباشرة بين رأس المال الاجتماعي والمرونة وامتلاك الخيارات ومبادئ الحد من مخاطر الازمات لا سيما في المحافظات والاقضية التي تعرضت الى نزوح وتهجير قسري. انها بلا شك تظهر أهمية رأس المال البشري والاجتماعي لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية، وهو ما تعرضه نتائج كثير من البحوث والدراسات عن دور الاتصالات، الشركات والتنسيق، والتضامن من خلال العمل التطوعي وتقديم المساعدات الإنسانية، والإدماج الاجتماعي وتعزيز الثقة.

أ- الصمود: الانتقال من تخفيف الصدمات الى التنمية البشرية

مهما كان البلد مستعدا ومتأهبا، ومعتمدا لإطار فاعل من السياسات، فان حتمية وقوع الازمات والصدمات تُحدث في أحيان كثيرة آثارا مدمرة للغاية. وعندما تكون عمليات الإنعاش جزئية مفككة لا تعزز المرونة والمنعة، فإن آثار الكارثة يمكن أن تكون طويلة الأمد ولها تداعيات مستمرة على الجيل الحالي والاجيال اللاحقة⁽⁸⁾.

وعلى الرغم من ان تعاريف الصمود وبناء المنعة ليست جديدة، إلا انها شهدت اهتماما عالميا متزايدا في الآونة الاخيرة، لا سيما بعد تصاعد حدة المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية بشكل عام، والمشكلات والمخاطر المرتبطة بالتحويلات الدولية والمجتمعية بشكل خاص.

هناك عوامل كثيرة تسهم في دعم وتعزيز فرص بناء المنعة، في مقدمتها:

- القدرة على المرونة وامتلاك الخيارات، من خلال تعزيز فرص التسامح والحوار، وبين القوى المجتمعية الداخلية التي تتيح للناس الاستمرار في التأقلم وإعادة بناء حياتهم.
- التزام الجميع وبشكل قوي بالاعتماد على الذات.
- دور قوي للقوى التقليدية (المرجعيات الثقافية) في تشكيل الهوية الوطنية، والحاجة لإعادة هذه الهوية.
- ضرورة استعادة البنية التحتية التي دمرتها ظروف ازمت الارهاب والازمات الاقتصادية وجائحة كورونا.
- لا بد من التيقن بان الحكومة لوحدها غير قادرة على توفير ما هو مطلوب، دون المشاركة الفاعلة لشركاء التنمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص).
- لا بد من الاعتراف انه بالرغم من بقاء البنى التقليدية واستمرار عرى التفاعل والتماسك بينها وبين التشكيلات الحداثية للمجتمع المتحول، فإنّ استجابة رأس المال الاجتماعي ما تزال بطيئة الظهور، وهي في جزء كبير منها

استجابة لقوى السوق. ومن ثم ما تزال فرص التكامل والاندماج الاجتماعي عموديا وأفقيا لتشكيل مجتمع متماسك تشكل تحديا حقيقيا للأمن الانساني ومنها الامن الصحي. ومن الواضح ان المعالم المستقبلية لهذا الطريق تشمل تعزيز التفاعل والتكامل مع شركاء التنمية، وفتح مساحات واسعة للحوار بين الدولة والمجتمع المدني، والتقدم باتجاه متزايد للمشاركة المجتمعية، وحكم القانون الشفاف وتشجيع الانتخابات المحلية، لتكون مسارات التنمية التشاركية أكثر شمولاً واستدامة

ولابد من التأكيد بأن الاتصالات وتبادل المعلومات تتم من خلال أربع مراحل للحد من مخاطر الازمات (الوقاية والاستعداد والاستجابة والتعافي). وهذا يوفر نظرة تحليلية للدور التنموي للحكومات المحلية وشركاء التنمية في تعزيز التواصل مع المواطنين في مجتمعاتهم، من خلال وسائل الإعلام التقليدية ونظام الإنذار المبكر. تبادل المعلومات بين المواطنين ودور وسائل التواصل الاجتماعي، والطرق البديلة للاتصال تشكل محطة مهمة في مجال المواجهة.

ب-خيارات الصمود وبناء المنعة في مواجهة الوبئة:

1- تقدير الموقف: أداة السيطرة الفاعلة على الأوبئة ودرء مخاطرها

ليس من شك ان وباء كورونا وما يسببه من التهابات الجهاز التنفسي متفاوتة في شدتها وسرعة انتقالها، أدخلت المجتمع في مرحلة خطيرة بعد تفشي المرض في جميع المحافظات العراقية، ويُمكن أن تتضاعف في الدرجة كل 3 إلى 5 أيام. لذا فان الحاجة الى الاستشفاء لابد ان تنمو بسرعة فائقة- لدرجة أنها يمكن أن تغطي على نظام الرعاية الصحية الوطني. في المتوسط، 20% من المصابين تظهر لديهم أعراض شديدة أو حرجة مع احتمال بلوغ معدلات الوفيات الى أكثر من 1%⁽⁹⁾، وتزداد أعلى بكثير عند التقدم في السن والأشخاص الذين لديهم أساسا ظروف خاصة (معاناة من أمراض مزمنة). ولا بد من الاعتراف ان. سرعة وحجم انتشار وشدة الحالات المشخصة، الى جانب القلق والتصدع المجتمعي والاقتصادي كانت درامية بالفعل ويمكن أن تكون أكثر خطورة في المناطق الفقيرة.

هنا يمثل نظام تقويم المخاطر وخطط المواجهة أحد الأدوار الرئيسية للحد من مخاطر الازمات والكوارث المحلية، باعتماد معايير لتقويم الهشاشة المحلية أمام الكوارث والأزمات والابوثة. والتقويمات للحد من المخاطر، تمثل آليات الاستجابة والتعافي على المستوى الشعبي أيضا. كما توفر عمليات تقويم المخاطر المعلومات حول مكان الهشاشة عند الناس وسبل العيش والأوضاع الاقتصادية والخدمات، وقدرات مختلف الجماعات السكانية للتعامل مع المخاطر والمساعدة في الاستجابة المبكرة وتأمين فرص الانعاش. وخلاصة القول،

ان تقويم مستويات الهشاشة من خلال تأشير مدى الضعف والتشظي الذي يعاني منه سكان مجتمع معين، وتحديد الإجراءات والمسارات المرسومة في الوقت نفسه من قبل إدارة درء المخاطر. على ان تلزم هذه التقويمات بتشريعات فاعلة تحد من مخاطر الأوبئة، تبدأ بمستويات من الاداء الرصين من السلطة المركزية إلى مستوى الحكم المحلي.

2- الشراكات: قاطرة الترابط للوصول الى الموارد واستثمار الكفاءات

تواجه البلدان سيناريوهات مختلفة لمواجهة الجائحة الوبائية، تتطلب وجود تصميم خاص للاستجابة تبعا لقدرات المجتمع ومثانة بناه الاقتصادية والصحية والمؤسسية؛ أو وفقا لظروف المجتمع الانتقالية. وما يزال للكثير من البلدان التصرف بشكل حاسم من خلال فرض الحظر او التباعد الجسدي الفعال، بما في ذلك المحاجر والعزل وحتى عمليات الإغلاق والاختبار وتتبع عمليات الاتصال للحد من تصاعد مستويات الانتشار، وكبح احتمالات انتقال الفيروس التاجي بسرعة غير مسيطر عليها. وهذه السياقات يجب أن تعطى الأولوية القصوى لجميع مناطق البلاد. انها الطريقة الأكثر فعالية لإنقاذ الأرواح وحماية المجتمع والاقتصاد والمؤسسات. ومع ذلك، لا تملك العديد من البلدان الموارد لإعداد أنفسها لمواجهة المخاطر المحدقة بالأمن الإنساني والتداعيات التي تتركها الأزمة.

إن نقطة الانطلاق في ذلك هي من خلال الفهم العميق لانساق المجتمع ومكانن قوته ومهددات وحدته، والتحديد الدقيق للقيم الايجابية التي تدفع الانسان للإبداع والتعاون والعمل، وتعديل مناهج التعليم لتركز على قيم التعاون والتآزر وتنميتها، وكيفية إيجاد علاقات اجتماعية فاعلة، وتوسيع نطاق التفاعل الايجابي مع غيره، بمعنى أن تنمي المناهج الدراسية روح الجماعة والمشاركة والعمل وتنمية الذات، وتجعل قضية تضميد الجراح والانتقال الى استدامة التنمية القضية الكبرى في المجتمع بل قضية وجودهم، ومن ثم تمكين الأفراد علميا وتكنولوجيا ليصبحوا منتجين متفاعلين ايجابيا مع إبداعاتهم وإبداعات أقرانهم وتحويلها إلى سلع وخدمات تعزز رفاهيتهم، وإشعارهم بمسؤولياتهم إزاء أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم وبيئتهم.

إن المشاركة المنشودة تعني أن الناس يسهمون بفعالية في العمليات الانسانية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية التي تمس شؤونهم. وأن يتمكن الجميع وعلى نحو ثابت ومقنن من الوصول إلى عملية صنع القرار وآلياته. وفي هذه الحالة تصبح المشاركة ضرورية لتحقيق والاستقرار عبر تعزيز فرص التضامن الاجتماعي لا سيما في المجتمعات الكبيرة والكثيفة والمتنوعة السكان.

3- العمل التطوعي: القوة الحقيقية لتحريك لمجتمع تبقى الإجراءات الحاسمة والعاجلة والمنسقة لجميع قادة المجتمع الرسمي وغير الرسمي، والشركات والتمويل ضرورة ملحة لاستباق ردود الأفعال واستيعاب الصدمة، وكبح الانتشار الكارثي للفيروس في أسرع وقت ممكن ووقف الوباء. ولعل في مقدمة الإجراءات هو: الاستعداد والجهوزية، لا سيما في المناطق الأكثر عرضة للهشاشة والمناطق التي تظهر فيها حالات متفرقة، واختبار ومحاولة كشف جميع الحالات المشتبه فيها وبأسرع وقت ممكن. هذا أمر حيوي لضمان إمكانية كبح انتقال الوباء وتحسين الإجراءات المنقذة للحياة.

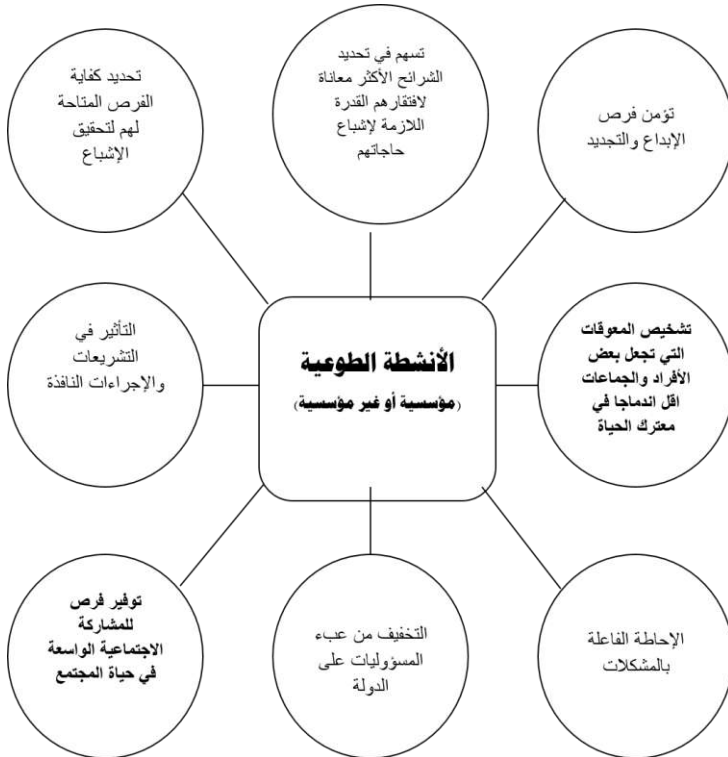
في المجتمعات المعرضة للكوارث والوبئة يشكل تبادل المعرفة وتطويرها وتوزيعها والتشخيصات الجديدة والأدوية واللقاحات. كما ان التعلم من تجارب البلدان الأخرى أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة، يتبعه التقويم المستمر والتحديث المنتظم للاستراتيجيات الوطنية والمبادئ التوجيهية الجديدة للمعرفة لسبر أغوار الموضوع والاستعداد لكل ما هو جديد. وهنا لا بد من الاخذ في الاعتبار الكامل الاثار المتركمة على شرائح معينة من السكان لاسيما الفئات الهشة، ومحاولة دمج الفئات المحرومة والالتزام بأعلى معايير حقوق الإنسان، الى جانب الحفاظ على مكاسب النظم الصحية، بما في ذلك القضاء على شلل الأطفال ومعدلات التحصين للوقاية من الحصبة وشلل الأطفال والامراض الانتقالية الأخرى.

واحدة من أهم الاستجابات المجتمعية للتهديدات هي المشاركة المدنية الفعالة في أشكال تطوعية مترابطة. فالعمل التطوعي، كما هو معروف، هو "العمل غير مدفوع الأجر، وهو يشمل الوقت والطاقة والمهارات و/أو قدرات معينة تمنح للمجتمع المحلي بسخاء ودون مقابل⁽¹⁰⁾. إذ غالباً ما يرتبط العمل التطوعي وبقوة بالمشاركة في جميع أنواع النشاطات والفعاليات المدنية والتي تميز الحياة المجتمعية المنظمة. ومع ذلك، يظهر العمل التطوعي أيضاً نتيجة للجهود الذاتية المنظمة التي يقوم بها أعضاء المجتمع والذين يعملون للمصلحة المشتركة في عالم مترابط متساند، وهو فعل يُظهر مستويات التضامن والدعم في أوقات الأزمات.

تتم الوقاية من المخاطر والتأهب لمواجهة الأخطار المحدقة عبر مشاركة المتطوعين في التخفيف من المخاطر والتأهب لما هو أسوأ. وعلى الرغم من الأعداد من قبل السلطات المحلية والوطنية لتطوير نظام الحد من مخاطر الكوارث، لكنه نادراً ما يستخدم كأداة لمنع وقوع الكوارث. والانخراط في شبكات الانقاذ المدنية يمثل شكل من أشكال المشاركة التطوعية من قبل المواطنين بقيادتها المحلية. وبشكل عام، يخضع بعض أعضاء منظمات المجتمع المدني باستمرار لتلقي التدريب النظري والعملية لتأهيلهم بمهارات عالية في مجتمعهم المحلي او على الصعيد الوطني. والبلدية مثال آخر لأفضل الممارسات وفق منهج وظيفي يعزز إمكانات

درء المخاطر وبناء المنعة، عبر شبكات فاعلة من الحماية المدنية، بعد ان خضعت لدورات تدريبية عديدة، كذلك للمتطوعين بتنفيذ ورش تدريب كما تشمل زيارات المؤسسات التعليمية ومؤسسات تدريب الطلبة والمعلمين والموظفين على المبادئ الأساسية للحماية المدنية.

شكل (2): يبين آليات تأثير الأنشطة الطوعية (مؤسسية وغير مؤسسية) في البنى المجتمعية



ان الاستجابة للمخاطر والإنعاش عبر العمل التطوعي في ظروف الأزمة تشهد ارتفاعا كبيرا في مستويات مشاركة المتطوعين أثناء الأزمات، كما حصل خلال فيضانات وزلزال عام 2010 في كراييفو في صربيا⁽¹¹⁾، او كما شهدته بعض المحافظات العراقية بعد احتلالها من قبل داعش بعد حزيران 2014، وخلال سنوات التحرير من المجموعات الارهابية وما تشهده الساحة من تعاظم لدور العمل التطوعي في مواجهة وباء كورونا في جميع مناطق العراق. إذ شهدت ساحة العمل التطوعي نشاطات ومتابعات فاعلة ابتداء من تضييد الجراح في وقت مبكر من الأزمة وفي نفس المستويات من الاداء. لهذا السبب، لا يمكن تحليل المشاركة التطوعية بدقة بفصل مرحلة عن اخرى إذ ان درء المخاطر من الكوارث والابوئة يظهر الخصائص نفسها خلال الاستجابة ومراحل الإنعاش (المبكر). والصفحة الأخيرة من تضييد الجراح والانعاش عادة لا تتضمن عمل تطوعي تلقائي.

وخلال مراحل الاستجابة والإنعاش المبكر يشارك المتطوعين من خلال عضويتهم الرسمية والمؤسسية أو انتساب الى المجتمع المدني - بتسريع وتأثر التخفيف من مخاطر الكوارث من خلال الهياكل المحلية ومنظمات المجتمع المدني - وبشكل غير رسمي، يلعب التنظيم الذاتي والمجتمعي دورا في دعم المهديين بالخطر من الجيران والأصدقاء والعوائل وغيرهم من أعضاء المجتمع المحلي. وتذكر التقارير الميدانية

بعد تحرير المناطق المغتصبة من داعش في العراق جسامة الخطر الذي يهدد الزرع والضرع، أفرادا وأسر وجيران فالجميع يحتاج المساعدة، إذ ان استمرار الازمات لمدة طويلة ترك آثارا بنيوية في حركة المجتمع وتوازنه، بعد ان انقلب الهرم الاجتماعي وتعرض الكثير من الاسر الى افقار حاد بسبب فقدان الوظائف والممتلكات، كما فقد الأطفال والشباب فرصهم في التعليم والعمل.

وفي التجربة الصرية على سبيل المثال شاركت المؤسسات غير الرسمية في عمليات الإغاثة والانعاش عبر المتطوعين الذي توافدوا بأعداد كبيرة للمشاركة في درء المخاطر، وكانوا على استعداد للمساعدة في أي طريقة ممكنة. إذ أسهم كثير من الناس في الوقت المناسب، بعد ان جاءوا من القرى بحافلات تم توفيرها من قبل الإدارات المحلية. كان العمل التطوعي يهدف في المقام الأول إلى توفير ودعم العمل اليدوي، وتوزيع المساعدات الإنسانية، وتقديم الإسعافات الأولية، كما عبر عن ذلك من تواجدوا الميدان⁽¹²⁾. كما تظهر التجربة الصينية وفي مدينة ووهان نشاطا واسعا لمواجهة مخاطر الاوبئة التي عصفت بالمجتمع مطلع عام 2020.

ويبقى الغرض الأساس من البرامج التطوعية تعزيز فرص المشاركة في صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي والهيئات من أجل إعطاء المواطنين سلطة أكبر في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. هذا المسار غالبا ما يطرح

التساؤلات الآتية: هل تؤدي السياسات والبرامج إلى تبني اختيارات تتماشى مع تفضيلاتهم؟ وهل تزيد فرص تعزيز المشاركة من التماسك الاجتماعي؟ وهل سينتج مؤسسات محلية أكثر مرونة؟ وهل يسهم في تقليل الاستحواذ والهيمنة والفساد؟

4- الفئات الهشة: أولويات الاهتمام وضرورات الالتحام
 الفئات الهشة هم لأكثر ضعفا في مواجهة هذه الأزمة وهم في خطر داهم باستمرار ومنهم: أولئك الذين وقعوا في شرك التهميش والاستبعاد، وأولئك الذين يعيشون بالفعل في مناطق كثيفة جدا وقليلة الخدمات، وأولئك الذين انقلبت حياتهم بالفعل لأسباب أخرى والذين يفتقرون إلى فرص الوصول إلى الخدمات والحماية الاجتماعية والسياسية أو إلى أي أنظمة دعم أخرى. فالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية والقطاعات غير الرسمية الكبيرة هي عرضة للهشاشة بشكل خاص. الخطر عندما يأخذ المرض موطئ قدم عميق في البيئات الهشة وفي المناطق الحضرية الفقيرة والعشوائيات المكتظة بالسكان إذ إن هذه المناطق غير قادرة على تحقيق العزلة الذاتية، فيكون الجميع في دائرة الخطر داهم ويستمر الوباء بالانتشار في أرجاء مختلفة من المدينة حيث تشكل بيئة خصبة للانتشار.

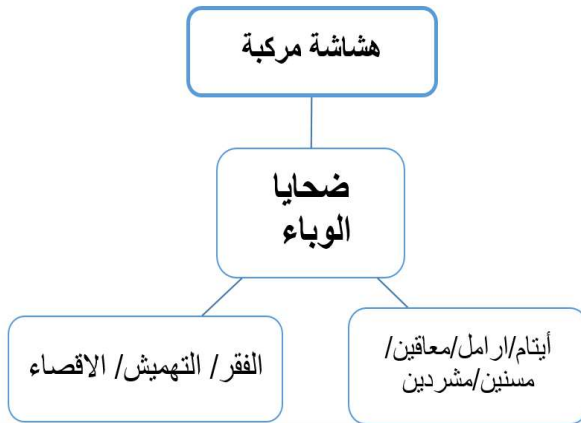
وفي هذا المسار تسعى الجهات المعنية الفاعلة الرئيسة للتخفيف من مخاطر الأزمات والوبئة المحلية المنوط بها

رعاية الفئات الهشة في التخطيط والاستعداد والاستجابة والانعاش لخلايا إدارة الازمات المحلية بالتعاون مع القوى الفاعلة فيه. إذ يقدم أعضاء مراكز العمل والخدمة الاجتماعية والخدمات والمرافق الصحية، معلومات عن السكان من الفئات الهشة، ويشكلوا العناصر الفاعلة الرئيسة عندما تبرز الأزمة. ولعل أبرز هذه الجهات مكاتب وفروع الصليب الأحمر باعتبارهم لاعبين مهمين، لا سيما في مرحلة الإخلاء ومراعاة وضع السكان من المحتاجين لاحقا.

ولعل في مقدمة المهام الرئيسة لأنظمة تخفيف الصدمات ودرء المخاطر هو الاسهام في تقليل نقاط الضعف والهشاشة في المجتمعات المحلية لمواجهة الكوارث والابئة. إذ غالبا ما تؤثر نقاط الهشاشة والضعف مظاهر القلق والتهميش للفئات السكانية الضعيفة (الأطفال، الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأسر الفقيرة وغيرهم) التي تعاني من نقص في قدراتها في مواجهة المخاطر ومحدودية استجابتها. لكن، وكما يتضح من الأبحاث والتجارب الدولية والمحلية كما أشرنا سابقا، هناك نقص عام في تقويم مستويات الهشاشة المحلية في مواجهة الازمات والكوارث. يبقى ان نؤكد ان أنظمة الحد من مخاطر الكوارث المحلية تفتقر عموما للتجهيزات وتقارير ومعلومات مفصلة عن السكان المعرضين للخطر، من حيث المواقع والاحتياجات الخاصة وتوفير البنى التحتية الصحية.

ونتيجة لذلك، تبقى الخطط والإجراءات لإشراك ورعاية الفئات الهشة بالاستعداد والتأهب لمواجهة الخطر مفقودة، ما عدا الأولوية العامة الخاصة بالاهتمام في النساء والأطفال وكبار السن والمعاقين. فالوضع الإنساني والمخاوف أشد في هذا الصدد لا سيما عندما ترتفع نسب السكان المعرضين للخطر ومن لا تتوفر لهم فرص توفير الحماية الاجتماعية، إذ يعاني سكان الكثير من المناطق من شظف العيش وتفاقم التحديات وفي مقدمتهم من يعانون من الهشاشة المركبة، التي يقصد بها تداخل خصائص الأفراد أو الأسر التي تعاني من هشاشة (معاقين/ أيتام/ نساء معيلات للأسرة/ ومسنين) مع ظروف النزوح القاسية.

شكل (3): الهشاشة المركبة للفئات الاجتماعية



أما بخصوص الاوضاع المتعلقة بإدماج المجموعات الهشة مثل كبار السن والأطفال والأقليات العرقية خلال الوقاية من المخاطر والأنشطة المتعلقة بالتأهب والاستعداد للخطر فإنها تعكس في الواقع أجواء قلق حقيقي. فهناك نقص معلومات عن الفئات الهشة، والتي تشكل قاعدة صلبة للتخطيط لمواجهة المخاطر وتحديد مستوى التأهب والاستجابة المناسبة. إذ ان عدم وجود الاستعداد المناسب للمخاطر يظهر بما لا يقبل الشك أن هشاشة المجتمع غير متوقعة ولم تخضع للتقويم. بشكل دائم، وهذا يتطلب توحيد لخطط التأهب والاستعداد للخطر.

5- الثقة: أساس بناء المنعة واستدامة التنمية

ان إزالة العوائق والسماح بحرية في الوصول الفوري إلى نتائج البحث وضمان تأمين اللقاحات والأدوية واطاحتها للجميع. العالم في حاجة ماسة إلى رؤية مشتركة وخطة عمل للاستفادة من أحدث التطورات في البحث العلمي والتقنيات الناشئة ومصادر بيانات جديدة في مكافحة جائحة كورونا. وهنا تلعب الثقة والقيادة دورا محوريا في توجيه مسار مواجهة العلمية والمعرفية الضرورية لهزيمة هذا الوباء والتخفيف من آثاره المحتملة فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. كما تكون الحاجة ماسة لأطر معيارية جديدة للعلوم المفتوحة، وسياقات تنظيمية تعمل من خلال الوكالات المتفاعلة معا

لإزالة العقبات أمام تطوير اللقاحات والتجارب السريرية العلاجات.

في مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) يقدم المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في مقالته (الوباء والنظام السياسي) تحليلا علميا لاستجابة البلدان لمخاطر وباء كورونا، ويتساءل لماذا نجحت بعض البلدان في تحقيق استجابة فورية وناجحة لتحديات المرض بينما أخفقت الأخرى في تحقيق النتائج نفسها، حيث يؤكد ان القضية لا تتعلق بنوع النظام (Regime Type)، حيث حققت بعض النظم الديمقراطية نتائج حسنة، في الوقت الذي لم تحقق الأخرى النتائج نفسها. وينطبق الشيء نفسه على النظم الاوتوقراطية. وبرأيه العوامل المسؤول عن الاستجابة الناجحة للجائحة هو قدرة الدولة والثقة الاجتماعية والقيادة (The factors responsible for successful pandemic response have been state capacity, social trust, and leadership). فالدول التي تضم الصفات الثلاثة - مؤسسات دولة مختصة ومنجزة؛ حكومة يثق بها المواطنون ويستمعون إليها؛ وقادة فاعلون - كان أداؤها مثيرا للإعجاب ، مع حدود دنيا من الأضرار التي لحقت بهم⁽¹³⁾.

ويشير مفهوم الثقة إلى الاستعداد والرغبة للاعتقاد بأن مبادرات وسلوك شخص او مؤسسة ما وما يترتب عليها تمثل الإجراءات المناسبة والتي تتواصل وفق سلوكيات داعمة وساندة بعضها للآخر. التمييز بين أشكال الثقة يمكن أن تكون:

على أساس منح الثقة لشخص معين، بعد أن يشمل تطوير القدرات العامة أشخاصا غير معروفين. والثقة في النظام الرسمي، يمثل شكلا من أشكال الثقة السياسية⁽¹⁴⁾.

بناء على ذلك، يعكس مفهوم الثقة مؤشرا شاملا للكيفية الاجتماعية التي يتجلى فيها رأس المال الاجتماعي في المجتمع- الطريقة التي يتم فيها تبادل المعلومات والشركات، ويمارس العمل التطوعي ويعزز الاندماج الاجتماعي. الثقة، إلى جانب قواعد الدعم والمعاملة بالمثل، هي جوهر الشبكات الاجتماعية وما ينتج عنها من عمليات وتفاعلات. وعلى هذا النحو، تؤثر الثقة على حيوية المجتمع ومرونته وصموده أمام أنواع مختلفة من المخاطر الصدمات. فالثقة هي اختبار حقيقي لمستوى رفاه المجتمع. وان المستويات العالية من الثقة تبين أن العلاقات غير الرسمية فاعلة بين الأسرة والجيران والأصدقاء تدعم وتثير رد الفعل الفوري في بعض الأحيان ازاء الأزمة على شكل تبادل للمعلومات، والتعاون، وتعزيز العمل التطوعي، فضلا عن الرعاية التي تقدمها للأعضاء الذين يعانون من الهشاشة في المجتمع.

وأخيرا، تتطلب عمليات الانعاش في ظروف الازمات والكوارث والابوة المحافظة على مستويات الثقة بين مكونات رأس المال الاجتماعي بين الأسرة، والأصدقاء والجيران في المجتمع. وعلى صعيد التجارب المحلية كثيرا ما تشهد مستويات الثقة على الصعد الرسمية المحلية انخفاضا ناجما

عن تفشي مظاهر الفساد، ولا سيما ما يتعلق بشفافية عمليات الانعاش والإغاثة، والتوزيع العادل للمعونة المقدمة إلى هؤلاء المتضررين من الكارثة. وتقدم لنا التجربة العراقية نماذج كثيرة من الإخفاقات التي رافقت عمليات التحول وما شابها من ضياع لفرص تضييد الجراح والتنمية، كما أظهرت دراسات متخصصة ضعف الثقة بالجهات والمؤسسات التشريعية والقضائية والحكومية بسبب استمرار هيمنة الولاءات الفرعية وسيطرة منظومات الفساد في احشاء الدولة ومفاصلها⁽¹⁵⁾.

6-المسؤولية والمبادرات الاجتماعية⁽¹⁶⁾: مرتكزات رئيسة لكبح الوباء وتضييد الجراح

تحتاج البلدان المعاصرة إلى العمل معاً لتطوير نهج تعاوني قائم على التخصص والمعرفة العلمية واستثمار الموارد النادرة على أساس جماعي وفق رؤية قائمة أساساً على تقويم دقيق لاحتياجات الصحة العامة. وخلاف ذلك، يكون المفتاح الرئيس لتسخير الموارد ضعيفا وغير قادر على تأمين عملية التوظيف حيثما لا تكون متاحة في اللحظات الحرجة (أين-ومتى). وهذا ما يعرض الجميع للخطر.

وهنا تلعب المبادرات الشخصية والرسمية وغير الرسمية وتحمل المسؤولية الاجتماعية على صعيد المجتمع والمؤسسات دوراً رئيساً في مواجهة التحديات والمساعدة في الوصول إلى شاطئ الأمان واسناد ودعم النظام الصحي

والاستجابة لمتطلباته. كما تعمل شركات الأدوية مع الحكومات لزيادة القدرة على الاختبارات، بينما تقدم الشركات المصنعة عروض تحويل أو إضافة خطوط إنتاج جديدة لتصنيع الأقنعة والمستلزمات الضرورية. في الوقت نفسه تقدم الشركات تقنيات وأدوات رقمية للتغلب على العزلة الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي ورفع مستوى الوعي حول إرشادات الصحة والسلامة لمعالجة الوباء. كما يمكن ان يسهم الابتكار في القطاع الخاص بشكل كبير للاستجابة الفورية وتقليص أجل الجائحة وتعزيز المرونة والمنعة على المدى الطويل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الاستفادة من البيانات المتوفرة وتسخير الذكاء الاصطناعي لتصنيع الادوات الرقمية ووضع الامكانيات المتاحة موضع التنفيذ مع محاولة وضع رؤى وسيناريوهات تنبؤية يمكن من خلالها تحديد مسارات الوباء وما هو مستجد على الصعيد العلمي والانساني، وتحديد أماكن الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة في إطار وثيق من المسؤولية الاجتماعية. في الوقت نفسه، لا بد من تتبع ومواجهة انتشار رهاب المرض واحتمالات التضليل بشأنه.

من جانب آخر، تستمر الجهود لقياس الآثار والتداعيات الناجمة عن الأزمة على السكان المستضعفين، فضلا عن تأمين فرص الاستهداف والاتصالات لدرء المخاطر، والمساعدة المالية، وتقنين سياسات التدخل. مع استثمار جهود القطاع الخاص عبر الصناعات وتعزيز الشركات لتضيق

الفجوات في المعلومات، فالعديد من البلدان ستحتاج إلى الاستثمار والدعم الفني لتعزيز قدراتها في التحليلات الخاصة بهذا المجال.

تشكل مستويات المسؤولية والمبادرة الاجتماعية فرص بناء أكبر لرأس البشري والاجتماعي. المجتمع المدني يمكن ان تتعاضد أدواره في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تتسم في أكثر الاحيان بالشدة والطبيعة الحمائية، لاسيما في ظروف الازمات وتفشي الوبئة، إذ توضع الثقة على المحك. بدلا من ذلك، هناك فرص أكبر لامتلاك علاقات متشابكة، متطلعة إلى الخارج، ذات توجهات تنموية أو موجهة نحو المبادرة الاجتماعية، كما هو الحال في أوقات السلام والاستقرار. هذين الجانبين من رأس المال قد تختلف في تفاعلها مع ظروف الأزمة، ونوعية المجتمع المدني، ودور الدولة والقوى الفاعلة. في إطار هذا المسار، وهنا تؤكد الدراسة على المسؤولية الاجتماعية ومبادرات المجتمع المدني باعتباره مركب من نوعين من رأس المال التي قد تكون بديلا أو تكمل ادوار ووظائف الدولة والسوق، والكشف عن درجة التماسك الاجتماعي-التقاطع بين الدولة والسوق كمحرك عمودي أو ربط رأس المال البشري والاجتماعي والمجتمع المدني كمحرك أفقي.

ثامناً: خاتمة

يتبين مما سبق أن الازمة العراقية الحالية في مواجهة وباء كورونا تختزن في طياتها ثلاثة سيرورات:

- سيرورة ارتبطت بما شهده العراق من تحولات وأزمات متواصلة على مختلف الواجهات في وقت لم يكن مهياً لذلك.
- سيرورة تمثلت في المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموغرافية التي تعرض لها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة.
- سيرورة تجسدها طبيعة المهددات المباشرة للأمن الإنساني (الامن الصحي) المتمثلة بجائحة الأوبئة.

وعلى هذا الأساس، نزعنا السياسات العراقية، عن طريق إدماج القيادات المحلية (القوى الفاعلة) في نظام الحماية إلى حشد طاقات المجتمع، وبناء نسيج متكامل يسهل التحكم فيه. وقد أصبح العمل التطوعي مدخلاً أساسياً في هذا الاتجاه لتحقيق تعديل في التمثلات السائدة لدى المجتمع المدني وتطويعهم وفق معايير «عصرية» تجعلهم يشكلون مساراً تنموياً يتراوح بين الانجذاب إلى أضواء العصرية مع هامش من الوعي بأوضاعهم وامتداداتهم التاريخية والثقافية المحلية والوطنية. وقد كشفت ظروف الازمة عن طبيعة المنافذ التي فتحتها بشكل أصبح معه المجتمع المدني يفتش

مع شركاء التنمية عن الحلول والمعالجات الواقعية في نطاق وجودهم، وهو ما يكشف عن طبيعة التحول الذي طرأ على البنية الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية.

تتضمن هذه الدراسة دعوة للعمل والاستجابة الفورية الصحية اللازمة لكبح انتقال العدوى من الفيروسات لإنهاء الوباء؛ ومعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية العديدة الناجمة عن الأزمة. إنها قبل كل شيء دعوة للتركيز على الناس - النساء والشباب والعاملين بأجر منخفض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع غير الرسمي والفئات الهشة المعرضة بالفعل للخطر.

ثمة قضية تجدر الإشارة إليها، هو ان بعض مظاهر الاخفاق للمجتمع المدني على المستوى المحلي تعود الى الحالة التي لا تستطيع فيها المجموعات الاجتماعية التي تعيش في الجوار الجغرافي للعمل بشكل جماعي بالوصول إلى نتيجة مجدية ومفضلة. وتشمل حالة الإخفاق وبشكل رئيس عدم القدرة على القيام بإجراءات منسقة وكفوءة - أو فعالة. فضلا عن ان سياسة التنمية التي تستخدم احتياجات العمليات التشاركية لا بد ان تكون على علم بالتشخيص الدقيق للإخفاق المحتمل الذي يمكن ان يتعرض له المجتمع المدني، بحيث يمكن لراسمي السياسة الإحاطة الكاملة بالتفضيلات المحتملة عند نقل القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية ويمكن تحديد الطرق المحتملة لإصلاح مثل هذا الاخفاق.

إن هذه الازمة تستلزم استنفار الحشد الجمعي المتمثل بقطاعات المجتمع المدني ومنظماته واشراكه في الفعاليات المتضمنة في رؤية الدولة (توحيد الصف، بناء الثقة، دعم الوقاية والعلاج من الوباء). في هذا الجزء نحاول تقديم توصيات بعد خطوات مهمة خطتها الدولة العراقية في مواجهة الوباء، مع توقعات للسكان بمزيد من التقدم والاستقرار بالتغلب على فجوات التنمية " ظروف التنمية غير المتوازنة والمتكافئة، وتزايد متطلبات الناس وتطلعهم لحياة أفضل " هو التحدي الرئيس الذي يواجه القيادة العراقية، لتجسير هذه الفجوات وتلبية لمطالب الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة والأنصاف، مع ظروف افضل للأمن والبيئة والمحافظة على نمو اقتصادي مستقر معزز بخدمات عامة عالية الجودة، بما يعزز الخيارات المتاحة امام الناس، لتحقيق تنمية بشرية (صحية وتعليمية ومعيشية) مستدامة وشاملة ومنسقة.

1- لمواجهة أزمات الأوبئة وتلبية احتياجات النمو السكاني المتسارع وتلبية ورعاية الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة لابد من اعتماد نظام صحي متنوع وحصين. وهو ما يتطلب الاهتمام بمستويات التغطية والارتقاء بالرعاية دون الاعتماد على الحكومة فقط. وهذا يتطلب جهودا متضافرة وتعاون فعال بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع. هذا المسار يفرض على

الحكومة العراقية تحسين بيئة السياسات وتشجيع مجتمع الأعمال والمنظمات الاجتماعية للمشاركة في تقديم خدمات رعاية عالية الجودة على وفق عمليات مؤمنة وشراكة فاعلة بين القطاع العام والخاص.

2- تتطلب مواجهة الفقر متعدد الابعاد تعزيز الدوافع الذاتية للحد منه، وتأسيس آلية مستدامة للتخفيف من حدة الفقر، تركز عملها في المساعدة على تمكين الابناء في بناء قدراتهم المعرفية بشكل مستقل والحد من التسرب. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري ان تعطى أولوية لتطوير التعليم وتمكين الطلاب من خلال التعليم، حتى يتمكن السكان الفقراء من زيادة رأس المال البشري، وتعزيز قدراتهم على التنمية الذاتية. وتجنيد الطلاب في المناطق المستهدفة والمنكوبة بالفقر والابوثة، للعب أدوار تنموية عبر المؤسسة للأعمال التطوعية وتشجيعهم على المبادرات الفردية والجماعية التي تعزز فرص تضييد الجراح.

3- تطوير آليات التعامل مع المتغيرات الاجتماعية: إذ اعتبرت اهداف التنمية المستدامة بناء الانسان وتوسيع الخيارات المتاحة هي الغايات الأساسية المنشودة لإسعاد المجتمع ودوام رفاهه واستقراره، من هنا ينصب التركيز الأساس في مرحلة ما بعد التعافي بالتركيز على الامن الإنساني للمجتمع. وهو ما يتطلب من الحكومة تحول دائرة اهتماماتها نحو "توسيع رفاه الناس"، وتعزيز خيارات التنمية البشرية الشاملة لتحقيق التقدم

الاجتماعي الشامل وصولا الى "الازدهار المشترك". ويمكن أن تحقق فهما أفضل لاحتياجات الجمهور، من خلال احترام وتقدير فرص الاستفادة من الدور الفاعل للحكومات المحلية في توفير السلع والخدمات المعبرة عن الاحتياجات العامة الحقيقية.

4- توسيع فرص ضم السكان الفقراء لنظام الحماية الاجتماعية. في أجواء الازمة الناجمة عن الاوبئة، يجب على الحكومة تعزيز خيارات دعم سكان الريف، ورفع المستويات القياسية للإغاثة، وضمان أن يتم توفير مدفوعات الإغاثة في الوقت المحدد. مع استمرار الحكومة بتسريع بناء نظام موحد للتأمين الطبي لسكان الحضر والريف لضمان توفير معالجات حاسمة لمشكلة نقص الرعاية، واتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة قضايا ارتفاع النفقات الطبية لمنع وقوع المزيد من السكان في براثن الفقر أو العودة إليه بسبب المرض. كما يتطلب من الحكومة أن تعطي أهمية كبيرة للفقر الحضري، ورعاية سكان العشوائيات وأحزمة وجيوب الفقر في المناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض والظروف السكنية غير النظامية، من خلال توجيههم الى أنظمة الحماية الاجتماعية أو إعادة تدريبهم لفرص عمل او اعتمادهم في مشاريع صغيرة. ذلك ان التغيرات الديموغرافية التي يمر بها السكان في العراق، سوف تتطلب جهودا أكبر ومساعي أكثر لضمان حصول الشباب على فرص عمل لائق، مع تأمين حصول المسنين على معاشات تقاعدية كافية يمكن ان تحميهم من الفقر في المناطق الريفية والحضرية.

- 5- تشكيل مجالس محلية طوعية (القوى الفاعلة في المجتمع) ليس لها علاقة بمجالس الاقضية والنواحي الرسمية) والتي يفترض ان تضم (المختارين، أئمة المساجد والحسينيات ورجال الدين، وجهاء المناطق، أصحاب المهن الطبية، الشباب المتطوع، رجال امن المنطقة او المحلة، مدراء المدارس والمعلمين) تتولى المشاركة بالتوعية، متابعة احتياجات المحلة السكنية، مراقبة الحالات المرضية الطارئة، توفير التكافل للفئات الهشة ضمن المحلة وغيرها من المهام الممكن تنفيذها.
- 6- استغلال أمثل لمنظمات المجتمع المدني (اعداد كبيرة) وجعل مساهمتها الطوعية في هذه الازمة بالمشاركة في المهام المختلفة كمييار لاستمراريتها ودرجة اعتمادها وفق ما تقدمه من خدمات.
- 7- الاستفادة من فرص الدعم العاجل للتنمية لتقوية الأنظمة الصحية الضعيفة: فالسكان الأكثر ضعفا في مواجهة هذه الأزمة هم أولئك الذين هم في دائرة الخطر الحقيقي: زمنهم الذين وقعوا في شرك النزاع المسلح أو الفارين من الحرب والظلم؛ أولئك الذين يعيشون بالفعل في مناطق كثيفة السكان وقليلة الخدمات؛ أولئك الذين انقلبت حياتهم بالفعل لأسباب أخرى ويفتقرون للوصول إلى الحماية الاجتماعية السياسية الأساسية، أو إلى أي أنظمة دعم تخفف عن كاهلهم.
- 8- الاهتمام بالتنمية الحضرية والمكانية: في البلدان التي تتسم بحجم كبير وكثافة سكانية عالية تتسع مساحة

القطاعات غير الرسمية الهشة بشكل خاص. الخطر حتى يأخذ المرض موطئ قدم عميق في البيئات الهشة في المناطق الحضرية الفقيرة والمكتظة بالسكان (احزمة وجيوب الفقر) والعشوائيات. هذه الأحياء الفقيرة تضع السكان في دائرة الخطر، لا سيما وأنهم غير قادرين على العزلة الذاتية والتمتع بفضاءات ومساحات خضراء، مما يجعل الجميع مهددين بالإصابة حيث يستمر الفيروس في الانتشار عبر العالم.

9- استنفار الجهد الدولي وتوجيهه من خلال لجنة مركزية تحدد الأولويات وتوزع المهام متمثلة بوزارة المالية، التخطيط، الصحة، هيئة المستشارين، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، العمل والشؤون الاجتماعية). حيث ان وزارة التخطيط تعكف حالياً مع البنك الدولي واليونيسف لقراءة التأثير السريع والمتوسط والطويل المدى للآزمة على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية على مختلف شرائح المجتمع وخاصة الفئات الهشة والفقيرة وكذلك أثره على القطاع الخاص.

ان المجتمعات الإنسانية مدعوة جميعها للوقوف بصلابة امام شراسة العدو الفيروسي المستجد. وان تتعاون جميع القطاعات العامة والخاصة والمدنية منذ اللحظات الأولى عند الشعور بالتهديد. مع الاخذ بنظر الاعتبار احتمال عدم تطابق الإجراءات على المستوى الوطني مع الإجراءات والمعايير على المستوى العالمي وتعقيد الأزمة. وهذه اللحظات

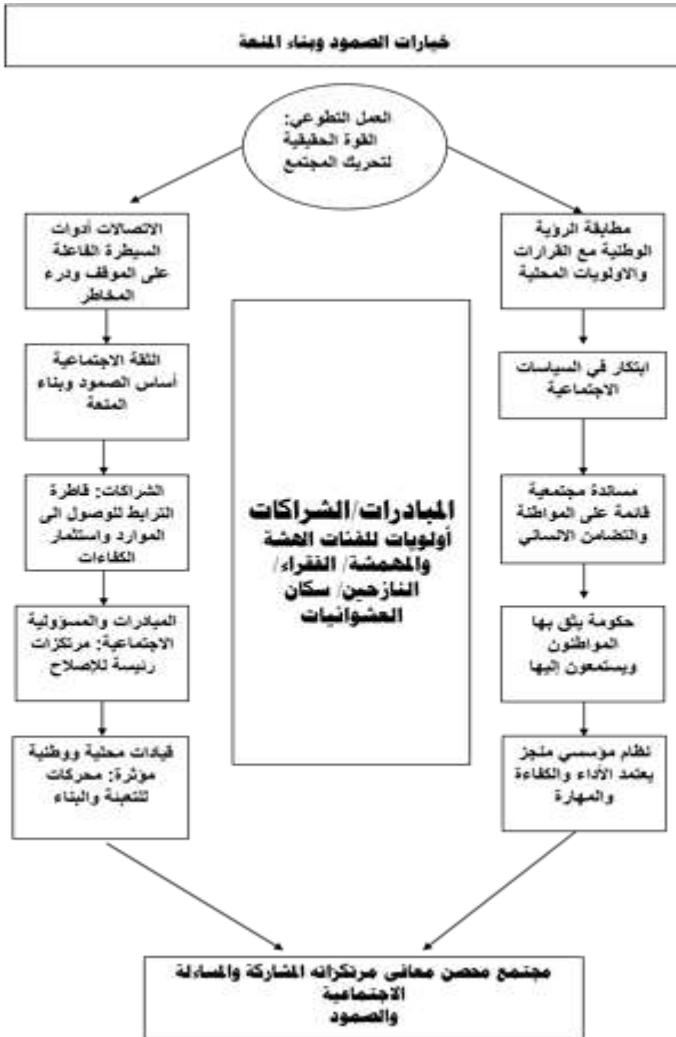
تتطلب سياسات إجرائية مبتكرة ومنسقة وحاسمة معززة بدعم مالي وتقني للفقراء والفئات الأكثر ضعفا وهشاشة، الذين يتوقع ان يكونوا الأكثر تضررا. وبناء على ذلك تركز على:

- الخطوة الأولى للمواجهة على بناء استجابة صحية قوية منسقة وتعاونية. مع الاخذ بنظر الاعتبار زيادة الإنفاق على النظام الصحي لتلبية الاحتياجات الملحة وارتفاع مستويات الانفاق المختبري، والاستجابة للتوسع في مجالات المعالجة، وتوفير الإمدادات الطبية الكافية ومع مزيد من عمال الرعاية الصحية؛ وتعزيز نظام التأهب والاستعداد الصحي كاستجابة منظمة للعوارض والمشاكل غير المتوقعة.
- الخطوة الثانية هو القيام بكل ما هو ممكن للتخفيف من آثار الجائحة على ملايين الناس وتهديد سبل عيشهم واقتصادهم الحقيقي. ذلك يعني توفير الموارد المباشرة لدعم العمال والأسر لاسيما في القطاع غير المنظم، وتوفير الدعم الصحي والتأمين ضد البطالة، والتوسع في مجال الحماية الاجتماعية، ودعم الشركات لمنع الإفلاس والفقدان الواسع للوظائف. ذلك أيضا يعني تصميم الاستجابات المالية والنقدية للتأكيد بأن الأعباء لا تقع على عاتق الدول الأقل قدرة على تحملها.
- الخطوة الثالثة هي الدروس والعبر والتعلم من هذه الأزمة لمراجعة المنظومات الصحية والمؤسسية والاجتماعية لإعادة البناء بشكل أفضل. إذ لو سبق ان حققنا تقدما أكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتمكنا بشكل أفضل من مواجهة هذا

التحدي-مع انظمة صحية أقوى، وعدد أقل من الناس يعيشون في مستويات فقر قاسية، وفجوات نوع أقل بين الجنسين، وبيئة طبيعية أكثر نظافة وصحة، ومجتمعات أكثر مرونة. وفي هذا السياق، علينا اغتنام فرصة الأزمة لتعزيز التزامنا بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها الـ 17. من خلال إحراز تقدم في خارطة الطريق التي رسمناها، من أجل مستقبل أكثر شمولاً واستقراراً واستدامة، وبما يمكننا من الاستجابة بشكل أفضل للآزمات المستقبلية.

وأخيراً، كشفت هذه الأزمة في الغالب الروح الإنسانية المتفاعلة، ومستوى نسبي من التضامن، ووحدة الهدف الجديدة الذي انحسر في القرن الحادي والعشرين -داخل البلدان والمجتمعات وعبر عالمنا المتنوع. ما نحتاجه في عالم ما بعد كورونا أن تتعزز وتمضي هذه الروح والطاقة الحيوية إلى الأمام. لتصبح رمزا معبرا عن روح العصر. ليس لأنها تفضل الانفرادية أو الانعزالية، ولكنها تمثل الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها البقاء معا في هذا العالم – بيئة آمنة وحررة وصحية ومزدهرة وانسجام مع تطلعات المجتمعات الإنسانية على كوكب الأرض.

شكل (4): ديناميات بناء المنعة في المجتمعات المتأثرة بالأوبئة



الهوامش والمراجع

- (1) آيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، 1999، ص43.
- (2) أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كتوره والهام الشعرائي، المكتبة الشرقية: بيروت، الطبعة الأولى، 2009.
- (3) انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة د. فائز الصباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2005.
- (4) United Nations, Shared Responsibility Global: Solidarity: Responding to the Socio-Economic Impacts of COVID19, March 2020, P.10.
- (5) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مسوح متعددة
- (6) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الامن الغذائي والهشاشة، 2016.
- (7) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح SWIFT، 2018.
- (8) UNDP. Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience. New York, p.107.
- (9) United Nations, Shared Responsibility, Global solidarity, responding to the Socio-Economic impacts of COVID19, March 2020.
- (10) Donnelly, P. and J. Harvey, J., 'Volunteering and Sport'. In B. Houlihan and M. Green (eds.) Routledge Handbook of Sports Development, London, Routledge, 2013, pp. 55-71.

(11) UNDP، Human Development Report, Op Cit.

(12) Ibid, P. 81.

(13) Fukuyama, F., "The Pandemic and Political Order", Foreign Affairs, July-August 2020.

(14) Fukuyama, F., Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity. New York, Free Press, 1995;
Herreros, F., The Problem of Forming Social Capital: Why Trust? New York, Palgrave Macmillan, 2004.

(15) أنظر للمزيد من التفاصيل: د. عدنان ياسين مصطفى، الامن الإنساني والتنمية في العراق: مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، عمان: دار أمجد، 2016، الفصل الخامس.

(16) ينظر الى المسؤولية الاجتماعية بانها تمثل قدرة المجتمع على القيام بدور تنموي فاعل بوصفه آلية للدفاع عن النفس والمجتمع ككل، وتوفير الحماية الشاملة للأشخاص الذين يحتاجون الحماية او الرعاية الاجتماعية عندما يهدد المجتمع بهذه المخاطر كالأزمات الصحية، والأمية، والبطالة، وعدم الحصول على فرص التعليم، والعزلة الجغرافية، والصراع وغيرها. وتتأثر هذه القدرة بطبيعة التنوع الثقافي داخل المجتمع ونوعية الجهات الفاعلة في المجتمع. أما المبادرة الاجتماعية، فإنها تمثل مشاركة المجتمع المدني في الجهود المتواصلة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. هذه الإمكانيات تختلف وفقا لتنوع وامكانيات الجهات الفاعلة، والعوامل المحلية، والعقبات المعيارية. فالعوامل المحلية تتعزز بالثقة والإيمان بقدرات المجتمع الى جانب الفرص المادية (الاتصالات، والنقل، البنية التحتية والتعليم والخدمات المصرفية، والصحة) ورأس المال المعرفي (الموظفين المؤهلين من ذوي المهارات المحددة). أما العقبات المعيارية فتشمل العوامل ذات الطبيعة الرسمية أو القانونية، الموضوعية، التنظيمية والبيروقراطية والاجتماعية والثقافية، أو العوامل ذات الطابع السياسي. وتعرف المبادرة الاجتماعية باعتبارها اجراءات نوعية محددة من قبل المجتمع المدني؛ وتوجهها نحو التنمية الاقتصادية. في هذا الصدد، يكون المجتمع المدني، وليس كيانات أخرى، صاحب المبادرة الاجتماعية الأكبر أو الاصغر في مساره التنموي.

جائحة كورونا وبناء المنعة في العراق دروس وفرص



مركز الرفادين للحوار
Rafidain Center for Dialogue
R.C.D.

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرفادين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

009647826222246

ص.ب. 252

